

Distr.: General
16 April 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2021

21-23 حزيران/يونيه 2021

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل مراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

موجز

يعرض هذا التقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أنشطة اللجنة في عام 2020، والمواضيع التي استعرضت، والملاحظات والتوصيات التي قدمت إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن نظمها العامة للحوكمة والمساءلة والرقابة. وتتواءم اللجنة وتشيد بالدور القيادي الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وإعداد برامج مراعية للمنظور الجنساني. وفي الوقت نفسه، أبلغت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضرورة مواصلة التركيز على تقوية نظم الحوكمة باستمرار. ويتعين على قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضمن استجابة إدارية قوية ومستدامة للمخاطر التي تهدد أهدافها التي تم تحديدها في عمليات المراجعة والتقييمات والمهام الاستشارية الداخلية والخارجية التي أجريت مؤخراً. وفي حين تحققت مكاسب تمثلت في إدخال بعض التحسينات في مجال الحوكمة، لا تزال هناك شكوك في مدى كفاية الموارد والقدرة على استيعاب التحسينات الطويلة الأجل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - عملاً بالبند 32 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، يقدم تقرير اللجنة التاسع إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزاً للأنشطة التي نفذتها اللجنة والمشورة التي قدمتها في عام 2020. ويتاح هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي، ويقدم رئيس اللجنة التقرير إلى المجلس، إذا طلب ذلك.
- 2 - واختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، التي ووفق عليها في عام 2019، متاحة عن طريق الرابط التالي: <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/about%20us/accountability/un-women-advisory-committee-on-oversight-terms-of-reference-en.pdf?la=es&vs=5630>. وتحدد الاختصاصات الغرض من اللجنة، وهو مساعدة رئاسة الهيئة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات المناسبة في مجالات الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً وهي ليست هيئة للحوكمة.
- 3 - وترد قائمة بأسماء أعضاء اللجنة في المرفق. وتتألف اللجنة من خبراء وخبيرات في مجالات الإبلاغ المالي والمسائل البرنامجية، والمحاسبة، والحوكمة، والمراجعة الداخلية والتحقق، والتقييم، والمراجعة الخارجية، والرقابة الداخلية، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر، فضلاً عن الأعمال والعمليات الحكومية الدولية والمعارية للأمم المتحدة. والأعضاء مستقلون وخارجون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة تأكيداً سنوياً بشأن الاستقلالية إلى وكالة الأمين العام يضمن شفافية أعضاء اللجنة في أداء الأدوار المنوطة بهم دون الإضرار بأي مصالح.

ثانياً - أنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

- 4 - بسبب ظهور جائحة كوفيد-19 العالمية، التي حالت دون عقد أي اجتماعات بالحضور الشخصي، عقدت اللجنة جميع اجتماعاتها بشكل افتراضي في عام 2020. وتود اللجنة أن تتوجه بالشكر إلى إدارة وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير هذه الاجتماعات وإدارة مشاركة ومناقشة عالية الجودة في هذا السياق الصعب. وقد استلزم أيضاً الشكل الافتراضي للاجتماعات قيام اللجنة بتعديل الأطر الزمنية لتغطية المواضيع المطلوبة، فضلاً عن جدولة جلسات إضافية بشأن مسائل معينة.
- 5 - وعقدت اللجنة بكامل هيئتها ثلاثة اجتماعات متعددة الأيام في عام 2020، في الفترات من 20 إلى 22 نيسان/أبريل، ومن 21 إلى 23 تموز/يوليه، ومن 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اجتمعت اللجنة في جلسات منفصلة لأغراض مراجعة خطط عمل شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات لعام 2021، والاجتماع بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع أعضاء في اللجنة في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر في جلسات منفصلة مع موظفي شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بشأن النهج والتقارير المتصلة بالتقييم. وعقدت جلسة مماثلة في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء استعراض عام لنشاط التحقيق بمشاركة عضو معين في اللجنة وموظفين من شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وقد أتاحت نتائج هذه الجلسات فهماً أكثر تفصيلاً لجوانب العمل في هذه المجالات.

6 - وشمل المشاركون في الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها اللجنة بكامل هيئتها وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ونائبي المدير التنفيذي، والمعينين من ممثلي الإدارة العليا للبرامج والعمليات. وعُقدت الاجتماعات مع وكيالة الأمين العام ومع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، على هيئة جلسات خاصة. وعقدت اللجنة أيضاً، حسب الاقتضاء، جلسات خاصة مع مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات دون حضور الإدارة.

7 - وبسبب قيود الاجتماعات الافتراضية، لم تتمكن اللجنة من الاجتماع في جلسة منفصلة مع مدير شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، الذي شرع في تقديم خدمات تخص التحقيقات في عام 2018 في إطار مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإن كانت قد تلقت معلومات منتظمة عن نشاط التحقيق عبر تقارير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وبالمثل، لم تتمكن اللجنة من عقد جلسة مع مدير مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة، ولا مع أمين المظالم المعني بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مثلما فعلت في السنوات السابقة.

8 - وشاركت رئيسة اللجنة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2020 من أجل تقديم التقرير السنوي. ومثلت السيدة أماليا لو فاسو اللجنة في الاجتماع الخامس لمنتدى لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعُقد هذا الاجتماع بشكل افتراضي.

9 - وأُعدت واعتمدت محاضر جميع الاجتماعات الرسمية. وفي حين لم تتمكن اللجنة دائماً من التفاعل مباشرة مع وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بعد كل اجتماع، فإنها أعدت لها نقاط مشورة موجزة. وعُمدت إجراءات المتابعة المنبثقة عن محاضر الاجتماعات على المديرين المعيّنين عن طريق أمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة.

ثالثاً - الاستعراض والمشورة من جانب اللجنة الاستشارية: وظائف الرقابة

10 - سيتناول هذا الفرع من التقرير استعراض اللجنة مختلف وظائف الرقابة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وما قدمته من مشورة بشأنها. ولأغراض هذا الفرع، سيجري تناول المراجعة والتقييم بشكل مستقل، على الرغم من أن هاتين الوظيفتين تتدرجان حالياً في اختصاص مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات.

11 - وخلال عام 2020، أطلع موظفو شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات اللجنة على أثر الجائحة على إنجاز خطتي عمل التقييم ومراجعة الحسابات لعام 2020، وكذلك على تنفيذ الإجراءات المقررة من جانب الإدارة لعام 2019.

واستعرضت اللجنة التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية وأحاطت علماً بنتائج المراجعة المهمة الواردة فيه، فضلاً عن نتائج أنشطة التحقيقات. واستشّرت اللجنة وقدمت تعليقات بشأن الرأي الموجز الوارد في التقرير بخصوص كفاية وفعالية إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

12 - وبالمثل، استعرضت اللجنة أيضا التقرير المتعلق بوظيفة التقييم لعام 2020 ونتائج التقييم والاستنتاجات الواردة فيه، فضلا عن خطة العمل لعام 2021.

وتشير اللجنة إلى أن دائرة المراجعة الداخلية للحسابات تشاورت مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن تخطيط أنشطة المراجعة وتنسيقها. وكما هو مبين في تقريرها لعام 2019، يظل هذا التفاعل مهما فيما يتعلق بالضمانات الشاملة المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

13 - ملاحظات:

(أ) تلاحظ اللجنة أن مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وموظفيها لا يزالون يحظون بتقدير كبير كمصادر مستقلة محترمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن رئيسة مكتب شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وموظفيها تتاح لهم بانتظام فرص لمناقشة نتائج مراجعة الحسابات والتقييم مع الإدارة العليا.

(ب) تم إشراك المديرة كمراقب نشط في هيئات اتخاذ قرارات الحوكمة الداخلية التي أنشئت في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020. وفي هذه المنتديات، بوسعها أن تبرز نتائج أعمال مكتبها، بما في ذلك النتائج المتعلقة بالتحسينات اللازمة في مجالات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية. وكان إشراكها موضوع توصيات للجنة إلى المديرة التنفيذية.

(ج) تستطيع اللجنة أن تؤكد أن شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات تعمل على نحو مستقل في توفير الضمانات فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر وبيئة المراقبة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(د) لاحظت اللجنة خلال السنة استمرار القيمة العائدة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تنشأ عن الموقع المشترك لمكتبي دائرة المراجعة الداخلية للحسابات ودائرة التقييم المستقل، اللذين لا يزالان متميزين ومستقلين، مع وجود هيكلين منفصلين للملاك الوظيفي والميزانية. ومن الأمثلة على هذه الفوائد الجهود المشتركة الرامية إلى إجراء تقييم للاستجابة السريعة للمبادرات النقدية، وهي إحدى طرائق البرمجة التي زادت في ظل الجائحة. وكان الهدف من هذا التقرير هو مساعدة الهيئة في إنشاء أطر إدارية متينة لهذا النوع من البرمجة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الودعتان التعاون في بعض تقييمات الحافظات القطرية ووسعت نطاق هذا التعاون.

(هـ) في تقارير مختلفة صادرة عن كلٍ من دائرة التقييم المستقل ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات، ترد إشارات متكررة إلى قدرة المنظمة على التعامل مع المخاطر المحددة، وذلك بسبب الافتقار إلى قدرات الحوكمة وهياكل المساءلة القوية. ويتعين أن تقتزن التوصيات والنتائج المستخلصة من عمليات مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية والتقييمات بالتزام إداري بزيادة القدرة الاستيعابية. وستقدم اللجنة المزيد من الملاحظات عن ذلك في الفرع الرابع.

ألف - المراجعة الداخلية: دائرة المراجعة الداخلية للحسابات

14 - كما ذكر أعلاه، تفاعلت اللجنة مع دائرة المراجعة الداخلية للحسابات طوال عام 2020 بشأن آثار الجائحة على خطة عملها. ولم يؤد ذلك إلى إلغاء بعض المهام بسبب القيود فحسب، بل أدى أيضاً إلى إيجاد عمل جديد لمساعدة الهيئة على إدارة المخاطر المتزايدة التي تهدد عملياتها بسبب تأثير الجائحة.

وفيما يتعلق بالعمل الجديد المضطرب به، تلاحظ اللجنة قيام شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بوضع "الدليل السريع: الشؤون الجنسانية وكوفيد-19 ومراجعة الحسابات" للمساعدة في تحديد مخاطر التنفيذ في سياق جائحة كوفيد-19.

15 - واستطاعت دائرة المراجعة الداخلية للحسابات إتمام ست عشرة عملية مراجعة للحسابات، ومهام استشارية. وتظهر في هذه التقارير مواضيع مشتركة تعكس تلك التي نوقشت في التقرير السنوي للجنة في العام الماضي. وتتمثل هذه المواضيع في كون الأثر على مستويات الموارد المخصصة للمكاتب أقل مما كان متوقعاً؛ والافتقار إلى القدرة على تحقيق الأولويات المتفق عليها؛ ووجود نقاط ضعف مختلفة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر. ويأتي في مقدمة نقاط الضعف عدم وجود إطار للمساءلة يشمل المسؤولين عن سير الأعمال المحددين الذين يقومون بإنفاذ الامتثال للسياسات المؤسسية.

16 - ملاحظات:

(أ) اتفقت اللجنة مع شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات على أن مبادئ إدارة المخاطر ينبغي تراعى في وضع إطار لإدارة الاستجابة للأزمة على مستوى العمليات في سياق جائحة. ونظراً للمستوى المنخفض نسبياً لنضج إدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أوصت اللجنة بأن تقدم شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات المشورة للإدارة بشأن تدابير البرامج الجديدة للتصدي للجائحة. وتلاحظ اللجنة أن مديرة الشعبة شاركت في لجان مؤسسية تتصل بجائحة كوفيد-19، حيث عملت الهيئة على وضع تقييمات للمخاطر في عمليات الاستجابة للجائحة واستراتيجيات لإدارة تلك المخاطر.

(ب) أفادت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بأن انخفاض مستوى رقمنة سجلات المشاريع حال دون إجراء أعمال مراجعة حسابات عن بعد فيما يتعلق بمهام مراجعة الحسابات الحضرية الملغاة. وتلفت اللجنة انتباه الإدارة إلى هذا المستوى المنخفض من الرقمنة باعتباره خطراً على تحسين البرامج في المستقبل وشاغلاً للهيئة إذ تخطط لاستبدال نظمها الأساسية للإبلاغ المالي والبرنامجي.

(ج) كانت اللجنة قد أوصت في تقريرها لعام 2019 بأن تستفيد الهيئة من أعمال دائرة المراجعة الداخلية للحسابات ومبادرة إدارة التغيير لمواصلة العمل على رسم خريطة الضمانات. ومن شأن رسم هذه الخريطة أن يساهم مثالياً في وضع بيان بالضوابط الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تأثر الكثير من العمل على هذا الصعيد بالجائحة. غير أن عمليات مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية التي تم الانتهاء منها في عام 2020 وفرت المزيد من خرائط الطريق لمثل هذا البيان الذي أوصت به اللجنة لأول مرة في تقريرها لعام 2018.

(د) أحيطت اللجنة علماً بتسوية التوصيات الصادرة عن كل من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتقارير السنوية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة بأنه في حين أن تقديم إجابات مفصلة على كل توصية له بعض الفائدة، فإنه ينبغي للهيئة أيضاً التركيز على الاستجابات

الاستراتيجية للظروف العامة المبينة في التوصيات، لأنها كثيرا ما تعكس مسائل مؤسسية أو مؤسسية تتطلب اهتماما إداريا.

(هـ) تكشف المعلومات الإضافية المتاحة من عمليات مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية عن استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بمهام وأدوار مكاتب المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي قد تسهم في ثغرات المساءلة المشار إليها في الفقرة 15 أعلاه. وتلاحظ اللجنة أن الجهود المختلفة لإدارة التغيير ربما تكون قد تأخرت بسبب الجائحة وتتطلع إلى مواصلة استعراض الخطط الرامية إلى ترشيد أدوار المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

باء - وظيفة التقييم: دائرة التقييم المستقل

17 - كما ذكر أعلاه، دفعت الجائحة، التي تتطلب عقد اجتماعات افتراضية أقصر، اللجنة خلال عام 2020 إلى إجراء استعراضاتها لوظيفة التقييم في اجتماعين افتراضيين منفصلين بين موظفي اللجنة من الخبراء ورئيسة دائرة التقييم المستقل ومديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وأدرجت اللجنة الموضوع أيضاً في اجتماعين من اجتماعاتها الثلاثة التي عقدتها بكامل هيئتها. واستعرضت اللجنة سياسة التقييم المنقحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أقرها المجلس في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020، وأسدت المشورة بشأنها. وواصلت اللجنة متابعة التقدم المحرز في تفتيش وظيفة التقييم الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة، والذي بدأ في عام 2019، وانتهى في عام 2020.

18 - وخلال السنة، تلقت اللجنة معلومات من دائرة التقييم المستقل عن التعديلات المطلوب إدخالها على خطط العمل والاستجابات السريعة للجائحة. وتلاحظ اللجنة وضع توجيهات مختلفة بشأن إجراء التقييمات في ظل القيود التي تفرضها الجائحة، مثل أداة الجيب لجمع البيانات عن بعد وتخزينها وحمايتها؛ والتقييم السريع لاستجابة المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي لجائحة كوفيد-19 في تلك المنطقة؛ وقائمة مرجعية بالبرامج الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني في التصدي لجائحة كوفيد-19.

19 - وأشارت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات إلى رغبتها في تعزيز استخدام التقييمات على نطاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أدمجت الشعبة في عملياتها التخطيطية تحليلاً لتحديد الثغرات في الأدلة بغرض الكشف عن أي ثغرات كبيرة في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

20 - وأدى أيضاً إقرار المجلس التنفيذي في عام 2020 لسياسة التقييم المنقحة إلى تعزيز إمكانية زيادة تأثير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات من خلال تقنين الالتزام بإجراء تقييمات حافظات البلدان بصورة منهجية، وتقديم المساعدة التقنية للمناطق والمكاتب القطرية بشأن إجراءات هذه التقييمات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة تقييمات حافظات البلدان التي تقودها شعبة التقييم المستقل.

21 - ونقر اللجنة بأهمية دعم وتوجيه أخصائيي التقييمات الإقليميين. وتلاحظ أيضاً تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع كيانات أخرى في المناطق في إجراء 13 تقييماً مشتركاً مرتبطاً بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في المناطق، إما بالاشتراك في إدارتها أو بدعمها. وتحظى بقيمة أيضاً المعلومات الواردة في تقييم التوليف التجميعي لنتائج التقييم لعام 2019، فضلاً عن تقييم مبادرات البرامج

الرئيسية التي تزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعلومات موجزة للمضي قدماً في تنظيم البرامج لكي تعكس الأولويات الاستراتيجية.

22 - وفي عام 2020، واصلت دائرة التقييم المستقل أيضاً أداء دورها في تعزيز تنسيق التقييمات المراعية للمنظور الجنساني في الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة المشاركة في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تكييف التقييمات لقياس آثار جائحة كوفيد-19 والاستجابات لها. وشمل ذلك مساهمات في مبادرات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لوضع التوجيهات والنهج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، وتحسين القدرة على تقييم الصلة بين العمل الإنساني وبناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. ورصدت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات استخدام الأدلة التقييمية المراعية للمنظور الجنساني لتوجيه المكاتب القطرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير عنها.

23 - ملاحظات:

(أ) تلاحظ اللجنة استنتاجين من التوليف التجميعي لتقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2019 الذي تم الانتهاء منه في عام 2020، وهما يتعلقان بمخاطر للمنظمة سبق أن حددتها اللجنة: أثر عدم كفاية الموارد المالية على القدرة على دعم أهداف البرنامج، وارتفاع معدل دوران الموظفين، الذي ربما يرتبط بطرائق العقود القصيرة الأجل، التي لها أيضاً آثار سلبية على متانة العمليات البرنامجية الطويلة الأجل. وتشجع اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مراعاة هذه المخاطر في برمجتها الاستراتيجية في المستقبل.

(ب) كما ذكر أعلاه، تلاحظ اللجنة أن تقييم فعالية وكفاءة مبادرات البرامج الرئيسية أشار إلى العديد من الدروس والمساهمات القيمة المستخلصة من فرادى مبادرات البرامج الرئيسية، لكنه ردد أيضاً نتائج الاستعراضات الرقابية الأخرى في الإشارة إلى إمكانية استفادة الجهود المبذولة في مبادرات البرامج الرئيسية والجهود المستقبلية في هذا الصدد من إطار واضح للمساءلة.

(ج) تلاحظ اللجنة أن دائرة التقييم المستقل تبذل جهداً كبيراً لجعل نتائج التقييم في متناول موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصلحة الخارجيين من خلال ملخصات وتوليفات التقييمات ومنشورات التقييم وغيرها من أنماط إبلاغ النتائج. ولأحظت اللجنة في الماضي اهتمامها بالحصول على مزيد من المعلومات عن نتائج النظم المؤسسية المصممة لقياس استخدامات التقييم.

(د) سبق للجنة أن لاحظت أعلاه أن دائرة التقييم المستقل تعمل على توفير التوجيه، وقياس جودة أنشطة التقييم التي يُضطلع بها في المكاتب الإقليمية والقطرية، ولا سيما من خلال شبكتها من أخصائيي التقييمات الإقليميين. ومع ذلك، فإن العديد من المشاريع التي تقودها المكاتب الإقليمية والقطرية لا تتوفر لها في كثير من الأحيان مستويات مناسبة من الموارد المخصصة للتقييم، مما يطرح تحديات على دائرة التقييم المستقل تتصل بأدائها لا لهذا الدور التوجيهي فحسب، بل لدورها في تقييم الحافظات القطرية أيضاً. ومع المضي قدماً في جهود إدارة التغيير في مرحلة ما بعد الجائحة، تشجع اللجنة مرة أخرى على أن تحدد مواد تعريف دور المكاتب الإقليمية والقطرية المسؤوليات عن ضمان توفر موارد التقييم المناسبة تحديداً واضحاً.

جيم - وظيفة التحقيق

24 - كما ذكر أعلاه، بسبب القيود الزمنية على الاجتماعات الافتراضية، لم تجتمع اللجنة مباشرة خلال عام 2020 مع رئاسة شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي كل من الاجتماعات الافتراضية، تلقت اللجنة معلومات عن أنشطة التحقيق ونتائجه من مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وشملت المعلومات الرئيسية: عدد الادعاءات الواردة، وطبيعة الادعاءات، وتقييم الادعاءات، والبت في الحالات، والتحقيقات المنجزة.

25 - وبالإضافة إلى ذلك، عقد عضو في اللجنة، في تشرين الثاني/نوفمبر، جلسة خاصة مع مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بشأن الأداء العام لعمليات التحقيق في إطار مذكرة التفاهم، فضلاً عن الآثار المترتبة عن نتائج التحقيقات على مستوى الضمانات.

ويستغرق الوفاء بالدور الرسمي المسؤول وقتاً كبيراً من مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ورئيسة دائرة المراجعة الداخلية للحسابات وموظفيها، وهو ما لم يكن متصوراً عند تقدير الموارد المخصصة للمكتب. ويؤثر ذلك على أعمال المكتب الأخرى، كما يؤدي إلى الانقاص من العمل الذي قد يقوم به المكتب عادة في مكافحة الغش وإرساء النزاهة وزيادة الوعي في المنظمة بشأن منع المخالفات وكشفها والإبلاغ عنها.

26 - ملاحظات:

(أ) تواصل اللجنة تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به رئيسة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بوصفها المسؤولة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن أوجه التفاعل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بنتائج التحقيقات.

(ب) ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة النظر بعناية في المخاطر الناجمة عن عدم قدرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات على إجراء بعض أعمال منع الغش بسبب عدم كفاية الموارد.

(ج) تتسم الأطر الزمنية لاستلام التقارير من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيقات المنجزة بالطول إلى حد ما، ولكنها ليست غير متماشية مع أطر وكالات الأمم المتحدة الأخرى وفقاً لبيانات تقرير وحدة التحقيقات المشتركة لعام 2020. وسترغب اللجنة في التركيز في العمل المستقبلي على ما إذا كانت هذه الأطر الزمنية تطرح أي مشاكل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وما إذا كان التحسين ممكناً.

دال - وظيفة الأخلاقيات

27 - في عام 2011، أبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيباً مؤسسياً مع مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة لتقديم خدمات الأخلاقيات للهيئة. وخلال عام 2020، وبسبب القيود على مواقيت الاجتماعات المرتبطة بالجائحة، لم تتمكن اللجنة من عقد جلسة خاصة مع رئاسة مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة.

28 - وفي عام 2020، أكملت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات تقريراً استشارياً عن وضع المعايير وتقييم نضج الأخلاقيات والنزاهة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشير هذا التقرير إلى أن الهيئة أمامها طريق تقطعه قبل أن يُصنّف مستوى نضجها على صعيدي الأخلاقيات والنزاهة على أنه قوي

وتقدمي. ويتضمن التقرير عددا من التوصيات التي من شأنها أن تتيح للهيئة إحراز تقدم نحو رؤية المديرية التنفيذية لثقافة أخلاقية رصينة.

وجاء العديد من التوصيات انعكاساً لتلك التوصيات التي دعت إليها اللجنة في مشورتها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات المتواصلة وفي التقارير السنوية الصادرة مؤخراً. وأرسلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عددا من الموظفين للمشاركة في تدريب "حوار القيادة" الذي يوفره مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة وفقاً لما أوصت به اللجنة في تقريرها لعام 2019.

29 - ملاحظات:

(أ) تكرر اللجنة توصيتها الواردة في تقريرها لعام 2019 بأنه إذا لم تسمح الموارد بإنشاء مكتب أخلاقيات منفصل، فهناك حاجة إلى أن يكون مسؤول الأخلاقيات على مستوى القيادة في المنظمة للإيعاز بإدخال التحسينات في الثقافة الأخلاقية، وتوجيه تنسيق السياسات والإجراءات القائمة في إطار أخلاقي يتم نشره واستخدامه لزيادة الوعي على صعيد المنظمة ككل.

(ب) تنثي اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإعدادها تقرير المديرية التنفيذية بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك والمخالفات من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهم من الموظفين، الذي قُدم في الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه 2020. ولا يلقت التقرير الانتباه إلى عواقب سوء السلوك فحسب، بل يتضمن أيضاً إشارات هامة إلى مختلف سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك الإطار القانوني وسياسة مكافحة الغش.

هاء - مجلس مراجعي الحسابات

30 - نظراً لضيق الوقت وقيود الاجتماعات الافتراضية أثناء الجائحة، اجتمعت اللجنة مرة واحدة مع مجلس مراجعي الحسابات في جلسة خاصة.

31 - وتلقت اللجنة معلومات مستكملة منتظمة من إدارة الهيئة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات ورسائله الإدارية. وقد علقت اللجنة في تقارير سابقة بأنه سيكون من المفيد إجراء تحليل للأسباب الجذرية الكامنة وراء التوصيات. وبينما جرى توفير هذا التحليل، تحت اللجنة على أن يكون له تأثيره على الردود الإدارية المقدمة.

رابعا - الاستعراض والمشورة من جانب اللجنة الاستشارية: الرقابة والمساءلة الداخليتان، بما في ذلك الحوكمة، والمعايير الأخلاقية، ونظم إدارة المخاطر والرقابة

32 - ستقدم اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في هذا الفرع من تقريرها السنوي ملخصات للمشورة التي قدمتها إلى الهيئة وإلى المديرية التنفيذية تمشياً مع غرضها العام المتمثل في تقديم المشورة بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار المساءلة في الهيئة.

وسيتضمن هذا الفرع مناقشة فعالية وظائف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فضلاً عن البيانات المالية.

ألف - إدارة التغيير/إعادة التنظيم المؤسسي/التصدي للجائحة

33 - تلقت اللجنة معلومات عن إدارة التغيير كجزء من استعراضها العام لقضايا الحوكمة والمساءلة في كل اجتماع من اجتماعاتها في عام 2020. وكما هو الحال مع جميع أجزاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أثرت الجائحة في هذه الجهود من حيث إنجاز الخطط المقررة، لكنها أتاحت أيضا الفرصة لاختبار نهج العمل عن بعد والنهج الافتراضي في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

34 - وسارعت الهيئة إلى الاستجابة لحقائق الجائحة، ولا سيما آثارها على النساء. وأنشئت أفرقة عمل مشتركة بين البرامج لإدارة الآثار المترتبة على تنفيذ الخطط، وكذلك لمساعدة الهيئة في التركيز على البرمجة الجديدة لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء في سياق الجائحة.

35 - واكتمل منتج رئيسي للعمل الرامي إلى ترشيد وجودها الميداني في الربع الثالث من عام 2020، وهو إطار الحوكمة بشأن وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويحدد هذا الإطار عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء "أشكال وجود" الهيئة، وهو خطوة أولى جيدة. ويحدد إطار الوجود أيضا الطرق التي يمكن أن تكون بها الهيئة حاضرة ومتفاعلة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدون وجود مادي. وأفيد بأن العمل مستمر بشأن إعادة تنظيم مكاتب المقر، وبشأن توضيح أدوار المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية كخطوات تالية.

36 - ملاحظات:

(أ) لا تزال استنتاجات عدة مراجعات وتقييمات تمت في عام 2020 أو أوائل عام 2021 تؤكد عدم وجود سياسة واضحة بشأن دور مكاتب المقر في علاقتها بالمكاتب الإقليمية أو القطرية. وتشمل هذه المراجعات والتقييمات مراجعة حسابات إدارة الصناديق الاستثمارية، ومراجعة حسابات شعبة السلام والأمن والشؤون الإنسانية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتوصي اللجنة بوضع الصيغ النهائية للبيانات السياسية التي يشار إليها منذ وقت طويل بشأن أدوار مختلف الكيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالمكاتب البرنامجية، والمضي قدما في عمليات إعادة تنظيم الموظفين المشار إليها.

(ب) توصي اللجنة أيضاً بأن تكون تلك البيانات السياسية وعمليات إعادة تنظيم الموظفين مصحوبة بتحديد المسؤولين عن سير الأعمال، وتحديد واضح للأدوار، وبتوضيح لمراكز المساءلة عن العمليات الإدارية (من الأمثلة على ذلك إدارة المنح). وينبغي أيضاً أن تكون البيانات السياسية المحددة بوضوح مصحوبة بمستويات مناسبة من التدريب والوعي بمسؤوليات الإدارة والمساءلة.

(ج) تقدم اللجنة توصية سبق لها تقديمها في تقارير سنوية سابقة: وهي أن تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في مواجهة حالات النقص المتواصل في الموارد العادية مقابل الميزانية، على سياسة الوجود وأن تنشئ وجوداً مؤسسياً يعمل في إطار تقديرات أكثر واقعية للموارد.

(د) بخصوص النقص في الموارد العادية المشار إليه أعلاه، ستشجع اللجنة أيضاً على توفير الموارد لوظائف الحوكمة مثل إدارة المخاطر، والرقابة على الأخلاقيات، وإدارة المشاريع، وهي الوظائف التي تتوفر لها موارد شحيحة ولا تستطيع تنفيذ جميع التوصيات المتفق عليها بإجراء التغيير والوارد في المراجعات والتقييمات.

باء - تعزيز الحوكمة والمساءلة/الحد من المخاطر

37 - في عام 2020، أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً في تحسين هياكلها العامة للحوكمة. وشجعت اللجنة في تقريرها لعام 2019 على استكمال اختصاصات هيكل جديد للمساءلة، وهو لجنة استعراض سير الأعمال، فضلاً عن توضيح كيفية عمل الهيئات القائمة (فريق القيادة التنفيذية وفريق الإدارة العليا). وقد تحقق ذلك في وثيقة إطار الإدارة الداخلية، التي تتضمن اختصاصات كل هيئة من هذه الهيئات، والتي اكتملت في خريف عام 2020، والتي قدمت اللجنة تعليقات بشأنها.

38 - ونهضت الهيئة أيضاً بمهمتها المتعلقة بالحوكمة والرقابة من خلال إنشاء لجنة استعراض سير الأعمال باعتبارها لجنة للمخاطر المؤسسية، وتعيين رئيس شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية المنشأة حديثاً في منصب كبير موظفي المخاطر.

39 - وكان لعواقب الجائحة تأثير على التقدم المحرز في جوانب أخرى للحوكمة خططت لها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك عمليات استعراض حافظات المكاتب القطرية. ويجري إحراز تقدم بطيء بخصوص التوصيات المتعلقة بتعزيز خط الدفاع الثاني في المقر وفي الميدان، والتي وردت في عمليات المراجعة الداخلية والاستشارات الرئيسية لعام 2019 المتصلة بإدارة المخاطر وإدارة الشركاء وإدارة دورة المشاريع. وقد زودت عمليات مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمزيد من المعلومات عن خرائط الطريق نحو تقوية الحوكمة.

40 - ملاحظات:

(أ) كما ورد في موضع آخر من هذا التقرير، تتوفر للمكاتب الرئيسية المسؤولة عن أنشطة الحوكمة موارد شحيحة من أجل العمل المضطلع به. وتشمل هذه المكاتب شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، ووحدة دعم البرامج، ووحدة الإدارة في برنامج السياسات والشعبة الحكومية الدولية. وينبغي أن تراعي عمليات إعادة تنظيم المهام في المقر ضرورة توفير الموارد المناسبة لهذه المكاتب.

(ب) تبين نتائج مراجعات الحسابات والاستعراضات نقصاً في الانضباط الرقابي والمساءلة الإدارية يمكن التخفيف منه بتحديد أوضح للمسؤولين عن سير الأعمال والعواقب المترتبة على عدم التنفيذ/عدم الامتثال.

(ج) تلاحظ المنظمة أن كتلة حرجية من التقييمات ومراجعات الحسابات والاستعراضات الاستشارية زودت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمزيد من التحليل بشأن الثغرات في خط الدفاع الثاني وتوصيات من أجل تقوية الحوكمة من حيث السياسات وتحديد المسؤوليات والوعي والسلوك، وفي مجال توفير الموارد. غير أنه يبدو أن ثمة نقصاً كبيراً في القدرة الاستيعابية للتحسينات التي تقترحها وتوافق عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوصي اللجنة بزيادة الاهتمام على المستوى التنفيذي بسبل زيادة القدرة الاستيعابية، وتحديد أولويات الإجراءات التي تعتبر حاسمة للحد من المخاطر التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها.

(د) تلاحظ اللجنة أن أحد الأمثلة على الافتقار إلى القدرة الاستيعابية هو التقدم الضئيل المحرز في التوصيات الصادرة عن مراجعة حسابات إدارة السفر لعام 2019، التي وافقت فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنشاء وظيفة مسؤول عن سير العمل، وهي وظيفة يمكن أن تكفل رصد وإنفاذ سياسة

السفر وإدارة المساءلة عن النفقات الكبيرة التي يمثلها السفر في الهيئة. وعلى الرغم من الاتفاق على التوصيات، لم يتخذ إجراء يذكر بشأن هذه المسألة.

(هـ) شجعت اللجنة في تقاريرها السنوية السابقة على وضع بيان شامل بشأن الضوابط الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في نهاية المطاف يكون بمثابة خريطة للضمانات في الهيئة. ومثلما لوحظ في الماضي، يتوقف مثل هذا البيان على الجهود المبذولة من جانب الإدارة لتحديد الضمانات والمسؤولين عن سير الأعمال ومساءلة الموظفين عن أداؤهم.

جيم - إطار التمويل وتعبئة الموارد

41 - أحيطت اللجنة علماً بمستويات الموارد المتاحة للمنظمة، ولا سيما الجهود المبذولة للحصول على الأموال المتاحة للبرامج المتصلة بالجائحة. وتلاحظ اللجنة نجاح هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنوؤ مكانة داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفها نصيراً لقضايا المرأة الناشئة في ظل الجائحة، ولا سيما زيادة الوعي بشأن العنف القائم على نوع الجنس.

42 - وبينما تشيد اللجنة بمرونة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع التدابير للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19، فقد تلقت أيضاً معلومات عن آثار الجائحة على الأنشطة المقررة بالفعل. وفي المستقبل، ستهتم اللجنة بالتأثير العام للجائحة على التنفيذ وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي.

43 - وتلاحظ اللجنة أيضاً أن عام 2020 شهد ظهور بعض المسائل المتعلقة بترتيبات التمويل مع اللجان الوطنية والحملات الخاصة بشأن الوعي السلوكي مثل حملة "الرجل نصير المرأة". وأشارت المهام الاستشارية إلى الحاجة إلى ترتيبات أكثر قوة تحدد معالم اتفاقات التمويل وترتيبات الإبلاغ. وستهتم اللجنة بمتابعة المسائل المتعلقة باللجان الوطنية في عام 2021.

دال - البيانات المالية والنظم المالية

44 - استعرضت اللجنة مشروع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتشيد اللجنة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقيها رأياً غير مشفوع بتحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة التاسعة على التوالي منذ إنشائها في عام 2010.

45 - وتلقت اللجنة بانتظام معلومات مستكملة من شعبة التنظيم والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية اتسمت بجودة عالية. وتلقت اللجنة تعليقات إيجابية من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن التعاون الذي حظي به من جانب وظيفة المالية والإدارة في عملية استعراض البيانات المالية.

46 - وأسفرت المراجعة الداخلية لدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حوكمة صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة والاستعراض الاستشاري لحملة "الرجل نصير المرأة" عن توصيات بوضع سياسات وإجراءات تتعلق بإدارة الصناديق الاستثمارية والمنح، وإجراءات عمل موحدة للحملات الخاصة التي ستتضمن استعراضاً وإسهاماً من شعبة التنظيم والإدارة. وتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة عن هذه المسائل في المستقبل.

هاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

47 - أحييت اللجنة علما في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم تسمح القيود الناجمة عن الجائحة بإحاطات أكثر تفصيلاً أو بمتابعة المسائل المتصلة بحماية البيانات المثارة في تقرير عام 2019. ووقعت في عام 2020 عدة حوادث هامة لها عواقب كبيرة على ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهي تتمثل فيما يلي:

- إتمام مراجعة الأمن المعلوماتي المشار إليها في تقرير اللجنة لعام 2019 والتي ستتطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز إجراءاتها ونهجها لحماية معلوماتها؛

- قرار اتخذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستعاضة عن نظام أطلس، وهو نظامه للتخطيط المركزي للموارد منذ فترة طويلة، والذي استخدم أيضا من قبل عدد من الصناديق والبرامج، بنظام جديد تماما قائم على برنامج أوراكل. وتضمن هذا القرار أيضا جدولاً زمنياً للتنفيذ السريع. وقد عازمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة استخدام نظام من نظم البرنامج الإنمائي، وبدأت في الاتصال به بشأن متطلبات النظام.

48 - ملاحظات:

(أ) أشارت اللجنة في تقريرها لعام 2019 إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحرز تقدماً في ربط إحدى أدواتها الإدارية الأساسية، وهي نظام إدارة النتائج، بنظام أطلس لتكون لديها أدوات أفضل لتقييم الأداء. ومع زوال نظام أطلس، ليس من الواضح كيف سيستمر العمل بشأن ربط بيانات الموارد بالنتائج والنواتج.

(ب) يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتخاذ قرارات حسنة التوقيت بشأن نطاق استخدامها للنظام الجديد القائم على برنامج أوراكل. وهذا يعني أنه يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ستواصل العمل بالمجموعة الحالية من النظم القديمة القائمة لقياس الأداء والمساءلة، وغير ذلك من الوظائف، ودعم تلك المجموعة من النظم. وتفيد المعلومات المتاحة للجنة بأن الهيئة متأخرة في اتخاذ قرارات بشأن النطاق، مما يثير مخاطر للمنظمة من حيث التنفيذ.

(ج) تحتاج الهيئة إلى التزام أقوى وأوضح بتوفير الموارد لفريق المشروع وموارد إدارة التغيير اللازمة لتنفيذ أبسط العناصر الجديدة للتخطيط المركزي للموارد. والممارسة المعتادة هي أن يكون هناك كيان مستقل لإدارة المشاريع للعمل على البرمجيات الجديدة للتخطيط المركزي للموارد. وتتمثل أفضل الممارسات في وضع خطة موارد واضحة تشمل تقديرات متعددة السنوات لتكاليف التنفيذ، بما في ذلك الاختبار وتدريب الموظفين وترحيل البيانات. وتحذر اللجنة من أن هذه العناصر لم تكن موجودة عند تقديم إحاطتها الأخيرة، مما يشير إلى مخاطر تترتب على ذلك بالنسبة للمنظمة.

(د) في حين تتفهم اللجنة القيود المستمرة التي تفرضها الجائحة على المنظمة، فإنها تشجع تغييراً في النهج المتبع في إدارة النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، لتضمينه فريقاً مستقلاً للمشروع وموارد منفصلة على النحو المذكور أعلاه، ولكن أيضاً تعيين مسؤول معني بالتخطيط المركزي للموارد برتبة نائب المديرية التنفيذية لقيادة المشروع والمساعدة في تحديد الموارد اللازمة لضمان نجاحه.

خامسا - الخاتمة

49 - تواصل اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة دعم تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة.

50 - وتعتزف اللجنة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الهيئة خلال سنة صعبة شهدت جائحة لتحسين نهجها إزاء إدارة المخاطر من أجل تحقيق أهدافها. غير أن اللجنة تلاحظ أن الهيئة لا يزال أمامها طريق تقطعه وخطوات هامة تتخذها لتعزيز خط دفاعها الثاني. ويشمل ذلك وضع تعاريف واضحة لأدوار مكاتب المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وتعيين وتدريب مسؤولين عن سير الأعمال يخضعون للمساءلة عن أداء المهام الرئيسية، ووضع نظم للتعامل مع الآثار.

51 - وأجرت اللجنة تقييماً ذاتياً لأدائها لعام 2020 شمل معلومات من المديرية التنفيذية عن قيمتها للمنظمة. ووجد التقييم العام أن أداء اللجنة إيجابي. وفي عام 2021، ستعمل اللجنة على تحسين نهجها إزاء مهمتها بطرق عدة: تعديل جدولها الزمني للتعامل بشكل أفضل مع واقع الاجتماعات عن بعد ووضع خطة عمل في شكل ميثاق لضمان تغطية جميع المواضيع في اختصاصاتها.

52 - وفي المستقبل، ومع توقُّع بعض التخفيف لقيود وآثار الجائحة، ستواصل اللجنة الترويج لنظم الحوكمة السليمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك إحراز تقدم بشأن تقوية نظم الضمانات والرقابة والمساءلة. وستواصل أيضاً تعزيز وضع بيان للضوابط الداخلية على نطاق الهيئة ينبغي أن يعكس العمل المتزايد في مجال الضمان.

53 - وتود اللجنة أن تتوجه بالشكر إلى روبرتا باتيلارو وبيندي نويزي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم خدمات أمانة عالية الجودة إلى اللجنة خلال عام 2020. وشكَّلت كفاءتهما القوية ونهجهما الحسن التوقيت إزاء المهام المنوطة بهما دعماً كبيراً لعمل اللجنة. ومع انتقالهما إلى مهام أخرى، نتمنى لهما التوفيق في مساعيهم في المستقبل.

سادساً - المرفق

ألف - عضوية اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في عام 2020

الاسم	التعليقات
السيدة ميربي آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية)	الرئيسة الحالية للجنة.
عضو منذ آب/أغسطس 2016؛ تعمل لفترة ولاية ثانية تنتهي في 31 تموز/يوليه 2022.	
السيدة مي كيت وان (سنغافورة)	عضو منذ شباط/فبراير 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في شباط/فبراير 2022.
السيدة عائشة بويي (السنغال)	عضو منذ شباط/فبراير 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في شباط/فبراير 2022.
السيدة أماليا لو فاسو (إيطاليا)	عضو منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.
السيد روبرت لاهي (كندا)	عضو منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ يعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.